

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: English



الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2527 (2020) والفقرة 37 من قرار المجلس 2520 (2020) وهو يقدّم معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في الصومال خلال الفترة من 5 أيار/مايو إلى 4 آب/أغسطس 2020.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف- التطورات السياسية

2 - في 22 حزيران/يونيه، عقد رئيس الصومال محمد عبد الله محمد "فرماجو" اجتماعاً عن طريق الإنترنت مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد وحاكم منطقة بنادر. وكانت هذه هي المرة الأولى التي اجتمع فيها جميع القادة الاتحاديون وقادة الولايات في منتدى لاتخاذ القرار منذ حزيران/يونيه 2018، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو استئناف الحوار والتعاون. واتفق القادة على عقد مؤتمر قمة مباشر في تموز/يوليه.

3 - ولتمهيد الطريق لعقد مؤتمر القمة في تموز/يوليه، عقد قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد اجتماعاً تشاورياً يوم 11 و 12 تموز/يوليه في دوسمريب. وأصدر قادة الولايات بياناً يدعون فيه إلى إجراء انتخابات في الوقت المناسب دون تمديد للولاية. ودعوا أيضاً إلى إجراء مشاورات شاملة من أجل الاتفاق على نموذج انتخابي قابل للتطبيق يمكن تنفيذه خلال المدة المتبقية من فترة ولاية الإدارة الحالية.

4 - وعُقد مؤتمر القمة في دوسمريب في الفترة من 18 إلى 22 تموز/يوليه، بمشاركة السيد فرماجو ورئيس الوزراء، حسن علي خيري. وركزت مناقشات القادة على انتخابات الفترة 2020/2021. وفي 22 تموز/يوليه، أصدر رؤساء الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بياناً وافقوا فيه على إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب، تكون مقبولة من جميع أصحاب المصلحة الصوماليين. وقرروا



أيضا إنشاء لجنة فنية تتألف من ممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لإعداد توصيات بشأن طرائق إجراء الانتخابات. واتفقوا على الاجتماع مرة أخرى في 15 آب/أغسطس في دوسمريب للنظر في تلك التوصيات.

5 - وفي 25 تموز/يوليه، أقر مجلس الشعب في البرلمان الاتحادي اقتراحا بحجب الثقة عن السيد خيرى، بأغلبية 170 صوتا مؤيدا، مقابل ثمانية أصوات معارضة. واتهم رئيس المجلس، محمد شيخ مرسل عبد الرحمان، في معرض تقديمه للاقتراح، رئيس الوزراء بالفشل في إعداد خطة واضحة لإجراء انتخابات يكون فيها لكل شخص واحد صوت واحد؛ وإكمال النظام الاتحادي؛ وتقرير وضع مقديشو؛ واستكمال مراجعة الدستور وإجراء استفتاء بشأنه؛ وتطبيق نظام الأحزاب السياسية. وفي بيان صدر عقب التصويت مباشرة، أعلن السيد فرماجو قبوله قرار البرلمان وقال إنه سيعين رئيسا جديدا للوزراء. وفي خطاب وجهه السيد خيرى إلى الأمة، شكك في قانونية الإجراء الذي اتبعه البرلمان، لكنه قال إنه قبل قرار الرئيس من أجل الحفاظ على وحدة الأمة.

6 - وكان البرلمان الاتحادي قد اجتمع من جديد في 6 حزيران/يونيه بعد تأخير لمدة شهرين بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبعيد استئناف الدورة، ظهر خلاف بين مجلسي النواب والسيوخ في البرلمان حول كيفية التعامل مع التوصيات الصادرة عن اللجنة المخصصة المشتركة التي كانا كلفاها بمعالجة الثغرات في قانون الانتخابات. وفي 12 حزيران/يونيه، عين رئيس مجلس السيوخ لجنة مكونة من تسعة أعضاء لتيسير التشاور فيما بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات، ودعا إلى إجراء مشاورات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد قبل البت في توصيات اللجنة المخصصة. وفي غضون ذلك، شدد رئيس مجلس النواب على أسبقية البرلمان في اتخاذ قرار بشأن طرائق إجراء الانتخابات.

7 - وفي 27 حزيران/يونيه، قدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى مجلس النواب في البرلمان تقريرا عن خططها للانتخابات الاتحادية المقبلة. ونظراً للتأخيرات في التحضير للانتخابات والتأهب لها، اقترحت اللجنة خيارين ممكنين لإجراء الانتخابات البرلمانية: القيام في اليوم نفسه بتسجيل الناخبين على الورق والافتراع، ويمكن أن يتم ذلك في آذار/مارس 2021؛ أو إجراء الانتخابات مع التسجيل البيومترى العادي للناخبين في آب/أغسطس 2021.

8 - وعقب عرض تقرير اللجنة، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع القادة الاتحاديين وقادة الولايات، وكذلك مع قادة البرلمان الاتحادي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ودعا إلى إجراء حوار شامل للجميع للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن طرائق الانتخابات وتوقيتها. وقام أيضا بالتنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان اتباع نهج موحد في التحاور مع أصحاب المصلحة الصوماليين المنقسمين.

9 - وفي 30 تموز/يوليه، وافق مجلس الوزراء على تعيين خمسة أعضاء في مفوضية الجهاز القضائي. وعارض كل من منظمات المجتمع المدني الصومالية ونقابة المحامين الصوماليين، ومنندى الأحزاب الوطنية علنا التعيينات، مشيرة إلى أن مجلس الوزراء هو حالياً "حكومة تصريف أعمال" ويفتقر إلى سلطة تعيين كبار المسؤولين الحكوميين.

10 - وبناء على مبادرة رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر جيله، عقد السيد فرماجو ورئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبدي، اجتماعا تشاوريا في جيبوتي في 14 حزيران/يونيه، بهدف تيسير استئناف الحوار بين الصومال و "صوماليلاند". وحضر الاجتماع أيضا رئيس وزراء إثيوبيا، أبيي أحمد. واتفق الجانبان على

تشكيل لجنة مشتركة، اجتمعت في جيبوتي في الفترة من 15 إلى 17 حزيران/يونيه، بوساطة من وزير خارجية جيبوتي وبتيسير من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وناقشت اللجنة سبل المضي قدماً في المحادثات، وأنشأت ثلاث لجان فرعية تقنية معنية بتنسيق المعونة وإدارة المجال الجوي والتعاون الأمني، واتفقت على استئناف عملها في جيبوتي في غضون 45 يوماً. غير أنه تم إرجاء المحادثات الأخرى التي كان من المقرر إجراؤها في 12 تموز/يوليه إلى أجل غير مسمى بسبب اعتراض "صوماليلاند" على الضم المزعوم لعضوين من "صوماليلاند" إلى وفد حكومة الصومال الاتحادية.

11 - وفي "صوماليلاند"، وافق مجلس النواب على التشكيل النهائي للجنة الوطنية للانتخابات في 27 حزيران/يونيه. وفي 11 تموز/يوليه، طلب رئيس "صوماليلاند" ورئيساً حزبي المعارضة أن تعد اللجنة جدولاً زمنياً للانتخابات لإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات المجالس المحلية في عام 2020. وبدأ مجلس النواب النظر في قانون الانتخابات المنقح في 25 تموز/يوليه.

12 - وفي غالمودوغ، وافق المجلس التشريعي للولاية، في 17 أيار/مايو، على ترشيحات رئيس غالمودوغ، أحمد عدي كاري، للعضوية في مجلس وزراء الولاية الذي يضم 61 عضواً، من بينهم خمس نساء.

13 - واجتمع رئيس بونتلاند، سعيد عبد الله محمد ديني، ورئيس غالمودوغ، السيد كاري، في غالكبيو في 27 حزيران/يونيه، والتزما معا بالتعاون في مجال صون السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في منطقة مدج، التي تمتد بين غالمودوغ وبونتلاند. وفي افتتاح الدورة السادسة والأربعين للمجلس التشريعي لولاية بونتلاند في غاروي في 15 حزيران/يونيه، أعلن السيد ديني أنه لن يقبل نتيجة أي حوار بين الصومال و "صوماليلاند" يستثنى بونتلاند.

14 - وفي 14 حزيران/يونيه، اعترفت الحكومة الاتحادية رسمياً برئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مدوبي"، رئيساً لإدارة جوبالاند المؤقتة" لمدة عامين اعتباراً من آب/أغسطس 2019. وفي اليوم نفسه، اعترضت إدارة جوبالاند على الاعتراف المشروط وذكرت أن السيد مدوبي سيكمل فترة ولايته البالغة أربع سنوات وفقاً لدستور جوبالاند.

15 - وفي 30 أيار/مايو، أعادت شرطة ولاية جنوب غرب الصومال فرض حظر أقر عام 2019 على عقد الاجتماعات السياسية دون إذن مسبق من إدارة ولاية جنوب غرب الصومال.

16 - و في 28 أيار/مايو أنشأ رئيس هيرشيلي، محمد عدي واري، لجنة للتحقيق في الظروف المحيطة باختطاف وقتل سبعة عاملين في مجال الصحة من منظمة غير حكومية محلية وشخص آخر في منطقة شيبلي الوسطى في 27 أيار/مايو.

17 - وفي 22 أيار/مايو، أعلنت محكمة العدل الدولية أنها ستؤجل المرافعات الشفوية في قضية تعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي (الصومال ضد كينيا) إلى الأسبوع الذي يبدأ في 15 آذار/مارس 2021.

باء - التطورات الأمنية

18 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سُجل 288 حادثاً في أيار/مايو، و 269 حادثاً في حزيران/يونيه، و 218 حادثاً في تموز/يوليه. وكان معظم هذه الحوادث عمليات قتل وإطلاق نار متعلقة بأعمال إجرامية وهجمات شنتها حركة الشباب، بما في ذلك تلك الحوادث التي استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وظلت مستويات الجريمة والحوادث المتعلقة بالنزاع المسلح ثابتة منذ كانون الثاني/يناير، مع

انخفاض طفيف في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وظل متوسط عدد الحوادث المتعلقة بالإرهاب يبلغ حوالي 75 حادثاً في الشهر في أيار/مايو وحزيران/يونيه، فيما سُجل 53 حادثاً في تموز/يوليه.

19 - وتراجع عدد الهجمات بقذائف الهاون قليلاً في جميع أنحاء البلد، حيث بلغ مجموع هذه الهجمات 23 هجمة في الفترة ما بين أيار/مايو وأب/أغسطس، مقارنةً بـ 28 هجمة في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل. واستهدفت الهجمات أساساً بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن المحلية في مناطق هيران وشيبلي الوسطى وبنادر. وفي 9 أيار/مايو، شنت حركة الشباب هجوماً بقذائف الهاون من عيار 60 ملم على منطقة مطار آدم عدي الدولي في مقديشو، حيث يوجد مجمع الأمم المتحدة. وعلى الرغم من إلحاق أضرار بالبنية التحتية لمركب الأمم المتحدة، لم يبلغ عن أي إصابات. وكان هذا الهجوم هو السادس الذي استهدف منطقة مطار آدم عدي الدولي في عام 2020، وهو ما يمثل أعلى وتيرة للهجمات من هذا النوع على المنطقة تم تسجيلها على الإطلاق. وفي 30 حزيران/يونيه، شنت حركة الشباب هجوماً على ملعب في مقاطعة واردنبغلي في مقديشو خلال مراسم حضرها السيد فرماجو. ولم يُسجل وقوع أي إصابات.

20 - وحافظت حركة الشباب على قدرتها على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، سواء التي يحملها الأشخاص أو المركبات، لتنفيذ هجمات بارزة. ففي 13 تموز/يوليه، نجا قائد قوات الدفاع الصومالية، العميد أودوا يوسف راغي، من هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة سُئِن على قافلته في منطقة هُدن. وقُتل ما لا يقل عن ستة أشخاص - ثلاثة جنود من الجيش الوطني الصومالي كانوا يرافقون القافلة وثلاثة مارة مدنيين - وأصيب عشرة آخرون بجروح. وفي 4 تموز/يوليه، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في مركز أمني كان يعمل فيه أفراد من قوة الشرطة الصومالية في مقاطعة حمر - جيب، مما أسفر عن إصابة خمسة ضباط شرطة وعدد غير مؤكد منه من المارة المدنيين. وفي 23 حزيران/يونيه، فجر انتحاري حزامه المتفجر بالقرب من مرفق تركي للتدريب العسكري، مما أسفر عن مقتل صوماليين. وفي 17 أيار/مايو و 27 حزيران/يونيه، استهدفت أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات مسؤولين حكوميين في مقديشو، لكنها لم تسفر عن أي إصابات.

21 - وفي 3 آب/أغسطس، فجر انتحاري حزامه المتفجر داخل حانة/مطعم لول ياميني، بالقرب من الميناء البحري في مقاطعة حمر - جيب. وأفادت التقارير بأن ثلاثة أشخاص قُتلوا، وهم الجاني وحارسان. وأصيب ثلاثة من المارة المدنيين في الحادث.

22 - وسُجلت أيضاً زيادة في نشاط حركة الشباب في المناطق الشمالية. ففي مدج، في 17 أيار/مايو، استهدف جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قافلة حاكم مدج في غالكعيو، مما أسفر عن مقتل الحاكم وأربعة من حراسه الشخصيين. وهذا هو الهجوم البارز الثاني الذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه في شمال الصومال في عام 2020، بعد مقتل حاكم نُوغال في غاروي في 29 آذار/مارس. وفي 21 حزيران/يونيه، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة عند نقطة تفتيش بالقرب من مركز للشرطة في مقاطعة هوبيو، مما أسفر عن مقتل جنديين. وفي 5 تموز/يوليه، في شيبلي الوسطى، اختطفت الجماعة عضواً في البرلمان من هيرشيبلي وقتلته.

23 - ولئن كانت العمليات الأمنية مستمرة في شيبلي السفلى منذ استئناف عملية بدبادو في آذار/مارس، فقد واصلت حركة الشباب استهداف المناطق المستعادة من خلال شن هجمات على الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويبدو أن الضغط على حركة الشباب في شيبلي

السفلى قد أجبر الجماعة على التكيف وزيادة وجودها في منطقتي باي وشيبلي الوسطى. وفي منطقة باي، كثفت حركة الشباب حملة هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استهدفت قوافل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على طرق الإمداد الرئيسية. واستهدف هجومان لحركة الشباب يومي 23 و 24 أيار/مايو مدنيين خلال احتفالات العيد في بيدواه ودينسور، وأفيد بأن ذلك أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة أكثر من 40 آخرين. وأصيب متعاقد مع منظمة الصحة العالمية في هجوم بقنبلة يدوية على مطعم في 10 تموز/يوليه في كيسمايو.

24 - ونُسبت ثلاث هجمات على قوات الأمن الحكومية إلى عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: اثنتان في مقديشو وواحدة في بوساصو، بمنطقة باري. وهذا يمثل انخفاضا بالمقارنة مع الفترة السابقة، التي سُجلت فيها ستة حوادث. وسُجّل ما مجموعه سبع غارات جوية في أيار/مايو، واثنتان في حزيران/يونيه وثلاث في تموز/يوليه في مناطق جيبو، وجوبا الوسطى، وجوبا السفلى، وشيبلي السفلى، وباري، واستهدفت حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، سُن ما مجموعه 45 غارة جوية، مقارنة بـ 47 غارة جوية في عام 2018 كله و 63 غارة جوية في عام 2019 كله.

25 - وفي 25 أيار/مايو، تعرضت طائرة تجارية تعاقدها برنامج الأغذية العالمي لنقل شحنات إنسانية، لإطلاق النار أثناء اقترابها من الهبوط في قنسخطيري، بمنطقة باي. وتمكن الطاقم من الهبوط بالطائرة ولم يبلغ عن وقوع إصابات. ولا تزال التحقيقات جارية بشأن تحطم طائرة تابعة لشركة الطيران أفريكن إكسبريس، مسجلة في كينيا في 4 أيار/مايو في بردالي، بولاية جنوب غرب الصومال. وقدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعم لتتقل المسؤولين والمحققين من كينيا والصومال وإثيوبيا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال عدة زيارات مشتركة إلى موقع الحادث.

جيم - التطورات الاقتصادية

26 - أدت الصدمة الثلاثية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأفة الجراد الصحراوي والفيضانات إلى تعطيل مسار الصومال نحو الانتعاش الاقتصادي. ووفقا لتقديرات البنك الدولي في حزيران/يونيه، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5 في المائة في عام 2020 إلى 4,6 بلايين دولار، مقارنة بنمو قبل الأزمة يقدر بنسبة 3,2 في المائة ليبلغ 5,2 بلايين دولار. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات ستخفض بنسبة 17 في المائة في عام 2020 بسبب تراجع القدرة المالية للصوماليين في الشتات وزيادة الصعوبات في إرسال الأموال إلى الصومال.

27 - وفي 28 أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء الاتحادي على تنقيحات ميزانية عام 2020. وتتوقع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية حدوث أوجه نقص في الإيرادات المحلية. وفي 23 حزيران/يونيه، وافق البنك الدولي على تخصيص مبلغ 55 مليون دولار من التمويل التكميلي لمساعدة الحكومة الاتحادية على سد الفجوة المالية الناجمة عن الصدمة الثلاثية ومواصلة تنفيذ إصلاحات السياسات المالية والاقتصادية. ويأتي هذا التمويل التكميلي عقب موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على حزمة تمويل مدتها ثلاث سنوات بقيمة 395 مليون دولار في إطار التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الصندوق الممدد، دعما للسياسات والإصلاحات بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ودعما لتنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة. وقبل نقطة اتخاذ القرار، كانت

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي قد سُددت، بفضل مساهمات من أعضاء الصندوق وتمويل مؤقت من إيطاليا.

28 - واستكملت الأمم المتحدة العنصر الاجتماعي - الاقتصادي لخطة التأهب والاستجابة القطرية لجائحة كوفيد-19 في الصومال لكي تتماشى مع الإطار العالمي للأمم المتحدة. وتتألف الخطة المنقحة من مجموعة متكاملة من عناصر الدعم لمسارات العمل الإنساني والإنمائي والسياسي للأمم المتحدة، وترمي إلى تكيف البرامج القائمة مع السياق المتغير والأثر الاجتماعي - الاقتصادي لكوفيد-19. كما أنها تتماشى مع خطة الاستجابة الإنسانية العالمية في مواجهة كوفيد-19 وخطة الحكومة الاتحادية الشاملة المتعلقة بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي لكوفيد-19 والتصدي له. ويُطلب في نداء التمويل لخطة التأهب والاستجابة القطرية لجائحة كوفيد-19 في الصومال مبلغ 526,8 مليون دولار (255,7 مليون دولار للعنصر الإنساني و 271,1 مليون دولار للعنصر الاجتماعي - الاقتصادي).

29 - وأعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية عن إطلاق جولة إصدار تراخيص بحرية على الإنترنت تستمر من 4 آب/أغسطس 2020 إلى 12 آذار/مارس 2021. وعارض منتدى الأحزاب الوطنية المبادرة.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

الف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

1 - الاستعدادات لإجراء الانتخابات

30 - في 17 حزيران/يونيه، قُدم تقرير اللجنة البرلمانية المخصصة المشتركة المكلفة بمعالجة الثغرات في قانون الانتخابات إلى مجلس الشعب.

31 - وفي الفترة من 22 إلى 30 حزيران/يونيه، ناقش مجلس الشعب توصيات اللجنة واتخذ أربعة قرارات ضمنت، على التوالي، حصة تبلغ 24 في المائة على الأقل من المقاعد لتمثيل المرأة في البرلمان؛ وحددت طريقة منفصلة لانتخاب أعضاء المجلسين من "صوماليلاند"؛ وخصصت 13 مقعدا إضافيا في مجلس الشيوخ لتمثيل منطقة بنادر؛ وأكدت تخصيص مقاعد للدوائر الانتخابية في كلا المجلسين. كما اعتمد مجلس الشعب تعديلات قانون الأحزاب السياسية في 22 تموز/يوليه.

32 - وأحرز تقدم بطيء بشأن التخطيط الأمني للانتخابات منذ أن اجتمعت فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس. وقام ممثلي الخاص، بالاشتراك مع شركاء دوليين آخرين، بالتحاور مع قيادة قوة الشرطة الصومالية وقدم الدعم لوضع الترتيبات الأمنية. ووضعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أداة لرسم الخرائط مع مواقع تسجيل الناخبين والاقتراع المقترحة، وأطلعت فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات عليها للسماح بإجراء تقييمات مستمرة للمواقع من قبل رؤساء الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد ومنطقة بنادر.

2 - توطيد النظام الاتحادي

33 - بذل كل من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين جهودا متضافرة، بما في ذلك عقد اجتماعات افتراضية على المستويين التقني والسياسي، من أجل تشجيع التعاون وتعزيز توافق الآراء السياسية بين القادة

الاتحاديين وقادة الولايات، بغية النهوض بتنفيذ الأولويات الوطنية. وعقب موافقة السيد فرماجو على تعيين جهة تنسيق للعلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، عينت الولايات الأعضاء في الاتحاد أيضا ممثلها في أمانة مشتركة كُلفت بالتحضير لاجتماع بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات. وعقدت الأمانة ثلاثة اجتماعات افتراضية في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيه، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق بشأن توقيت وجدول أعمال مؤتمر القمة المتوحي، مما دفع ممثلي بونتلاوند وجوبالاند إلى الانسحاب من الأمانة. وساعدت المشاركة اللاحقة للممثلة الخاص وشركاء دوليين آخرين على الارتقاء بالمشاورات إلى مستوى القادة الاتحاديين وقادة الولايات، وتُوجت باتفاق على عقد مؤتمر القمة الافتراضي في 22 حزيران/يونيه.

34 - وفي 14 حزيران/يونيه، عقدت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة مشاوره مشتركة بين الوزارات لاستعراض وتحليل مشروع قانون العلاقات بين الحكومات، الذي يهدف إلى تحديد الأبعاد العمودية والأفقية والقطاعية لمختلف مستويات الحكومة. واتفق المشاركون على تشكيل فريق عامل تقني مع ممثلين اتحاديين وممثلي الولايات لتحديد الجوانب المؤسسية والإدارية والتقنية لمشروع القانون. وفي الوقت نفسه، لم يكتمل بعد إنشاء مؤسسات وطنية رئيسية محددة في خريطة الطريق السياسية للحكومة الاتحادية وفي إطار المساءلة المتبادلة، بما في ذلك المحكمة الدستورية الاتحادية ولجنة حقوق الإنسان.

3 - مراجعة الدستور

35 - تواصلت جهود وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة البرلمانية المشتركة، واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، التي ترمي إلى إكمال عملية مراجعة الدستور. وأعدت الكيانات المنفذة الثلاثة خطة عمل تغطي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 بعد أن لم يتم التقيد بالموعد النهائي المحدد في إطار المساءلة المتبادلة في 30 حزيران/يونيه لاعتماد الدستور المنقح.

36 - وفي 23 حزيران/يونيه، استضاف ممثلي الخاص اجتماعا افتراضيا مع الشركاء الدوليين والكيانات الثلاثة لتقييم عملية المراجعة، واتفقوا على استكشاف سبل تيسير استئناف الحوار الرفيع المستوى بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات للتوصل إلى اتفاق سياسي مطلوب لاستكمال عملية المراجعة.

4 - منع نشوب النزاعات وحلها

37 - في 18 أيار/مايو، عقدت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة اجتماعا افتراضيا للمجلس الاستشاري المعني بإطار المصالحة الوطنية مع الشركاء الدوليين للدفع بتنفيذ خطة المصالحة. وللمرة الأولى، شاركت الولايات الأعضاء في الاتحاد في الاجتماع.

38 - وتحسن التعاون الأمني بين غالمودوغ وبونتلاوند تحسنا ملحوظا في غالكيو، بمنطقة مدج، مما أدى إلى اعتقال عناصر يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب ومقتل مسؤول في حركة الشباب في 6 حزيران/يونيه. وفي أعقاب الاشتباكات المسلحة التي وقعت في 3 أيار/مايو في قرنتي تاروجي وساهو - كورون، عقدت عشيرتا ليلكاسي وسعد مؤتمرا للسلام في الفترة من 5 إلى 12 حزيران/يونيه في بانديرادلي ووقعتا اتفاقا لإنهاء حلقة العنف وتعزيز السلام في غرب مدج. واختتمت المرحلة الثانية من مؤتمر المصالحة، التي عقدت في غلُدُعب في الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 5 تموز/يوليه، بتبادل التعويضات وتوقيع اتفاق تعاون من أجل التعايش السلمي بين العشائر.

39 - وفي 5 تموز/يوليه، حصل وفد وزاري من ولاية جنوب غرب الصومال على اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية بين فرعي شمتا - أليمود وغلجيل من عشيرتي ديغيل والحوية، على التوالي، في مقاطعة نلويين، بشبيلي السفلى، مما سمح للنازحين بالعودة، وتشكيل المجتمعين المحليين لقوة شرطة خاصة قوامها 250 فردا، تعمل بشكل وثيق مع وحدات الجيش الوطني الصومالي.

40 - وفي جوبالاند، جرت محادثات مصالحة، بتيسير من إدارة الولاية وعشيرة سورانسور، بين عشيرتي ماجرتين وأورمال. وفي الفترة من 10 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيه، وافقت العشيرتان على سحب الميليشيات المسلحة من المناطق المتضررة. وعقد رئيس ولاية هيرشبيلي السيد واري اجتماعا لشيوخ عشيرة الحوادة في 11 حزيران/يونيه في بلدوين بهدف التقليل إلى أدنى حد من النزاع على عمليات تشكيل مجالس المقاطعات. وتدخل السيد واري أيضا لإنهاء الاشتباكات بسبب الأراضي بين عشيرتي رير حسن والحوادة الفرعيتين في منطقة هيران، التي كانت قد أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص في 16 حزيران/يونيه. كما رتبت إدارة هيرشبيلي وقفا لإطلاق النار في 14 حزيران/يونيه بين عشيرتي الحوادة وهبر غدر الفرعيتين بشأن نزاع على الأراضي في مقاطعة متبان.

باء - المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

41 - في 17 حزيران/يونيه، قدم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة تدريبية على الإنترنت على الوعي بالمسائل الجنسانية وعلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لفائدة 16 موظفا (11 امرأة وخمسة رجال) من وحدة التحليل الأمني التابعة لمكتب رئيس الوزراء.

42 - وفي 14 حزيران/يونيه، اجتمعت القيادات النسائية في حدر، مع رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، عبد العزيز حسن محمد "لقتاغرين"، لمناقشة عدم تمثيل المرأة في مجلس المقاطعة الحالي. وأكد لهم الرئيس أن الانتخابات المقبلة في حدر ستتبع نمودجا نفذ في مقاطعة دينسور، حيث حقق نسبة تمثيل للمرأة بلغت 47 في المائة.

43 - وفي 14 أيار/مايو، أنشأ المجلس التشريعي لولاية جنوب غرب الصومال لجنة برلمانية معنية بمسائل المرأة وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية. وترأس هذه اللجنة عضوة في البرلمان، ويمكن أن تزيد اللجنة من الفرص المتاحة للمرأة وتساعد على تعزيز التشريعات التي تمكن المرأة وتقوي المساواة بين الجنسين.

2 - تمكين الشباب

44 - في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 15 حزيران/يونيه، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وفي إطار شراكة مع الشبكة الصومالية لتتقيف الشباب على يد الأقران، سافرت قافلة يقودها الشباب إلى أجزاء من هرجيسا، وغيبلي، وحلايا، وعربسيو، وواجالي، وغاروي، وبوهودلي وبوصاصو، وبيدواه، حيث قدموا مواد تثقيفية وإعلامية تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19. وتواصلت القافلة مع 27 000 شخص (19 000 من الإناث و 8 000 من الذكور). وزارت قافلة شبابية

أخرى 42 قرية في جوبالاند بدعم من منظمة غير حكومية محلية، منظمة شريان الحياة الصومالية، وتواصلت مع 1 539 رجلا و 3 155 امرأة مبلغة إياهم رسائل ترمي إلى محاربة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتوعية بكوفيد-19.

جيم - تنسيق التنمية

45 - بدأت الحكومة الاتحادية في تنفيذ هيكل المعونة المنقح في حزيران/يونيه لتبسيط هياكل التنسيق والتركيز على الأولويات المنصوص عليها في إطار المساواة المتبادلة. والهيكل الجديد أبسط من سابقه، ومن المتوقع أن يكون فعالا من حيث التكلفة وأكثر مرونة واستراتيجية. وسيستمر منتدى الشراكة المعني بالصومال باعتباره قمة هيكل المعونة. غير أن خطط المنتدى المقبل معلقة حاليا بسبب عدم اليقين بشأن القيود المفروضة على السفر.

46 - وفي 25 حزيران/يونيه، كتب إلي السيد خيرى مؤيدا طلب مواصلة الصومال تلقي الدعم من صندوق بناء السلام. وفي 21 تموز/يوليه، أعلنت أن الصومال مؤهل للحصول على الدعم من صندوق بناء السلام لمدة خمس سنوات لتمكين استمرار التمويل للمبادرات الجديدة لبناء السلام ودعم السلام بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وسبق تأييد رئيس الوزراء مشاورات عن طريق الإنترنت بشأن أولويات بناء السلام، شارك فيها 383 شخصا من جميع أنحاء الصومال، واختتمت في 14 أيار/مايو. وشملت مرحلة مغلقة من المشاورات مشاركة من الحكومة الاتحادية، والولايات الأعضاء في الاتحاد، والمجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظومة الأمم المتحدة في الصومال. واتفق المشاركون على أن التدخلات المقبلة في إطار صندوق بناء السلام ستركز على المصالحة والعدالة والحوكمة والأمن. وفي مرحلة الأهلية الجديدة، ستعطى الأولوية في التمويل للمبادرات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يتماشى مع ميثاق المرأة الصومالية.

47 - ومنذ إقرار السياسة البيئية الوطنية للصومال في شباط/فبراير 2020، صاغت الحكومة الاتحادية سياسة بشأن تغيير المناخ وقانونا وطنيا للبيئة. وعرضت هاتان الوثيقتان على البرلمان للموافقة عليهما، ومن المتوقع أن تعزز التشريعات بشأن حماية البيئة. وفي 30 حزيران/يونيه، أصدر البنك الدولي التحليل البيئي القطري للصومال، الذي يتضمن توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتعلق بتمويل مثل وقف استنزاف الثروة الطبيعية، وحماية الموارد، وتراكم رأس المال، وتنويع الاقتصاد.

48 - وأعدت منظومة الأمم المتحدة في الصومال مشروع تحليل قطري مشترك للحالة في البلد، أُجري في إطار أهداف التنمية المستدامة والصلة بين التنمية والشؤون الإنسانية وبناء السلام، وأطلعت الحكومة الاتحادية عليه للحصول على تعليقاتها. وسيسترشد بالتحليل القطري المشترك في إطار الأمم المتحدة المقبل للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة من عام 2021 إلى عام 2025، الذي سيؤام مع الخطة التاسعة للتنمية الوطنية في الصومال وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

رابعاً - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

49 - سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سقوط 319 ضحية في صفوف المدنيين، بمن فيهم 138 من القتلى و 181 من الجرحى، مقارنة بما عدده 170 من القتلى و 120 من الجرحى خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت حركة الشباب هي المتسببة الرئيسية في ذلك، حيث كانت مسؤولة عن 41 في المائة من الضحايا في صفوف المدنيين (132 ضحية)، تليها جهات مجهولة مسؤولة عن نسبة 31 في المائة (98). ويوجد من بين الجناة الآخرين قوات أمن الولايات المسؤولة عن نسبة 12 في المائة (39)، والميليشيات العشائرية المسؤولة عن نسبة 12 في المائة (39)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المسؤولة عن نسبة 2 في المائة (7)، ووعزيت إلى هجمات جوية لم يحدد منفذها نسبة 1 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين (4).

50 - وظل الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام في الصومال يواجهون تحديات في ممارسة حقهم في حرية التعبير. فقد أُلقي القبض على ما مجموعه ستة صحفيين: صحفي واحد في هيرشيبلي، وصحفيان في جوبالاند، وثلاثة صحفيين في "صوماليلاند". وفي 21 أيار/مايو، أمر رئيس محكمة بنادر الإقليمية مكتب المدعي العام بإجراء تحقيق عاجل في الشكاوى المقدمة من الصحفيين. وفي 29 تموز/يوليه، حكمت محكمة بنادر الإقليمية على نائب مدير مجموعة غوبجوغ الإعلامية بالسجن لمدة ستة أشهر وبدفع غرامة بتهمة إهانة هيئة قضائية تابعة للحكومة الاتحادية ونشر أخبار زائفة تتعلق بفيروس كوفيد-19. وأُطلق سراحه في اليوم التالي بعد دفع الغرامة ومبلغ إضافي بدلاً من السجن.

51 - وتم بصورة تعسفية اعتقال ما مجموعه 85 شخصاً، من بينهم 70 شخصاً من المشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب، و/أو احتجازهم لفترات طويلة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4 في المائة عن العدد الموثق في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، حيث تم اعتقال أو احتجاز 89 شخصاً بصورة تعسفية. وأُفرج عما مجموعه 37 شخصاً، من بينهم ستة صحفيين، دون توجيه تهمة إليهم أو تقديمهم إلى محكمة على النحو الذي يقتضيه قانون الإجراءات الجنائية.

52 - وأُعدم اثنان من أفراد قوات الأمن الصومالية يومي 16 و 28 أيار/مايو في كيسمايو وبوصاصو، على التوالي، بعد أن حُكم عليهما بالإعدام لقتلهما لزملاء في العمل. وأصدرت المحاكم العسكرية الصومالية في جوبالاند وبونتلاندي ومقديشو ثمانية أحكام بالإعدام ضد أربعة من المشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب وأربعة من أفراد قوات الأمن الصومالية.

53 - وللتخفيف من الاكتظاظ في السجن، أصدرت السلطات الصومالية عفواً عن 380 سجيناً (365 في "صوماليلاند" و 15 في هيرشيبلي) وأطلقت سراحهم.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

54 - في أيار/مايو وحزيران/يونيه، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم لتنفيذ تدابير التخفيف المتعلقة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في إطار مشروع نقاط تفتيش المركبات المتحركة، الذي تنفذه الشرطة الصومالية بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقُدّم الدعم لتعزيز نظم الامتثال والإبلاغ الداخلية إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من الأعمال التحضيرية

لدعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لـ 3 000 فرد إضافي من قوات الأمن الصومالية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2520 (2020). وأبلغت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحادثين من حوادث الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أسفرا عن وقوع سبعة ضحايا في صفوف المدنيين.

جيم - الأطفال في النزاع المسلح

55 - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من وقوع 546 انتهاكا جسيما تضرر منها 495 طفلا (376 فتى و 119 فتاة)، كما تحققت من وقوع هجوم واحد على مدرسة، وآخر على مستشفى، وثلاثة حوادث منع لوصول المساعدات الإنسانية. واختُطف ما مجموعه 143 طفلا، وسقط 185 طفلا ضحايا للقتل والتشويه، كما كان 165 طفلا ضحايا للتجنيد والاستخدام العسكري، وكان 48 طفلا ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

56 - ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (320 انتهاكا، أو 58,6 في المائة) وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (108 انتهاكات، أو 19,78 في المائة)، والميليشيات العشائرية (31 انتهاكا، أو 5,68 في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات (83 انتهاكا، أو 15,2 في المائة)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انتهاكان، أو 0,37 في المائة)، وغارة جوية لم تحدد هوية منفذها (انتهاكان، أو 0,37 في المائة). وسُجل 17 حادث حرمان من الحرية تضرر منها 31 صبيا، إذ احتجزت الشرطة الصومالية 26 صبيا، واحتجزت قوات ولاية بونتلاندي صبيين، فيما احتجزت قوات ولاية جوبالاند صبيين واحتجزت قوات ولاية غالمودوغ صبيا واحدا. ودعمت برامج إعادة الإدماج 986 طفلا مرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وظل 299 طفلاً ضعيف الحال يتلقون الدعم من برامج إعادة الإدماج التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

57 - وفي 7 حزيران/يونيه، عُقد اجتماع للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. واستعرض المشاركون الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية لتنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 بشأن الأطفال والنزاع المسلح، واتفقوا على استراتيجيات لتعزيز تدابير حماية الطفل. وعقب نشر تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525)، وُضعت تدابير معينة ومحددة زمنيا بالتعاون مع قوة الشرطة الصومالية للتصدي للانتهاكات المبلغ عنها المرتكبة ضد الأطفال.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني

58 - تم توثيق أربعين حادثا تضررت منها 45 ضحية وناجية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وكان جميع المتضررين من النساء والفتيات (41 من القاصرات وأربع من البالغات). وبينما أُفيد بأن معظم الجناة (31) كانوا رجالا مسلحين مجهولي الهوية، فقد نُسبت أربعة حوادث إلى أفراد من الجيش الوطني الصومالي، وحادثة واحد إلى أفراد القوة الخاصة لجنوب غرب البلاد، وواحد إلى أفراد الميليشيات العشائرية، وواحد إلى أفراد قوة الشرطة الصومالية، وواحد إلى حركة الشباب، وآخر إلى أفراد قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية.

- 59 - وفي 14 أيار/مايو، أفادت التقارير بأن ضابطا في الجيش الوطني الصومالي اغتصب فتاة عمرها أربع سنوات في مقاطعة ونجر بمقدشيو. وبعد إلقاء القبض على الجاني المزعوم في 17 أيار/مايو، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عن كثب مع مكتب المدعي العام لضمان مساءلة الجاني.
- 60 - وفي 19 حزيران/يونيه، احتفل الصومال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وأصدر ممثلي الخاص بيانا أشاد فيه بعمل العاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية، وشدد على ضرورة دعم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والناجين منه.
- 61 - وفي حزيران/يونيه، رفض رئيس البرلمان اقتراحاً بإعادة مشروع قانون الجرائم الجنسية إلى البرلمان لإجراء القراءة الأولى. وصاغ البرلمان مؤخراً مشروع قانون بديلاً بعنوان قانون الجرائم المتعلقة بالجماع. ومشروع القانون هذا ضيق النطاق ويتعارض مع عدد من التزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. وتداول كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وشركاء دوليين آخرين مع رئيس البرلمان لتوجيه انتباهه إلى الجوانب السلبية لمشروع القانون واقتراح طرق لمعالجتها.

خامسا - الحالة الإنسانية

- 62 - لقد أدت صدمات متعددة، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والجراد الصحراوي والفيضانات، إلى تعميق الأزمة الإنسانية في الصومال. فمنذ 16 آذار/مارس، أدى كوفيد-19 إلى إصابة 3 212 شخصاً، من بينهم 133 من العاملين في مجال الصحة، وكانت هناك 93 حالة وفاة مرتبطة بالمرض و 1 598 حالة شفاء. وأدى كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة أصلاً، وإلى تعطيل المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، كما أثر على سبل العيش. كما قلل من حضور المنظمات الإنسانية في الصومال، حيث يعمل معظم موظفيها في بيئات مقيدة تشمل العمل من منازلهم أو عن بعد.
- 63 - ووسع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية نطاق الدعم الذي يقدمونه إلى السلطات الصومالية من أجل الكشف عن حالات الإصابة بكوفيد-19 والوقاية منها ووقف انتقال العدوى. ويجري تشغيل مختبرات للفحص باستخدام تقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي في مقديشو وغاروي وهرجيسا. وقد أنشئت قدرة للفحص باستخدام نظام جينكسبرت (GeneXpert) في مقديشو، وكيسمايو، وبيليت حاوا، وبيدواه، ودوسمريب، وجوهر، ويجري إنشاؤها حالياً في بلدوين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز المستشفيات ومراكز العزل، واستفاد من تدابير الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية 10,9 ملايين شخص. وفي الوقت نفسه، تقوم 279 منظمة إنسانية بتنفيذ برامج إنسانية في جميع المناطق الإدارية البالغ عددها 18 منطقة. وفي أيار/مايو، تلقى 2,3 مليون شخص مساعدات غذائية، وهو ما يشكل زيادة تفوق ثلاثة أضعاف عدد المستفيدين شهرياً من تلك المساعدات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، وهو 700 000 شخص. واستفاد من تلك المساعدات ما مجموعه 1,8 مليون شخص في حزيران/يونيه.

- 64 - وقد خفت حدة أمطار موسم غو (في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه) وعاد معظم النازحين إلى ديارهم، ولكن تأثير الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ لا يزال واسع النطاق. وتضرر ما لا يقل عن 1,3 مليون شخص في 39 مقاطعة من الفيضانات، وشرد أكثر من نصف مليون شخص. وتضرر من فيضانات الأنهار والفيضانات المفاجئة منذ أواخر حزيران/يونيه ما يقرب من 198 000

شخص. وجرفت الأمطار المحاصيل، وبذلك أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وساهم ذلك في تفشي الإسهال المائي الحاد والكوليرا في الوقت الراهن. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف تموز/يوليه، تم الإبلاغ عن 177 5 حالة مؤكدة للإصابة بالكوليرا و 29 حالة وفاة في 23 مقاطعة، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

65 - وقد هيئت أمتار موسم غو الظروف المواتية لتوالد الجراد الصحراوي في "صوماليلاند" وبونتلاند وغالمودوخ. وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة والري، أدى تنفيذ خطة العمل المشتركة لمواجهة أزمة الجراد الصحراوي في الصومال إلى توسيع نطاق قدرات الرصد والمراقبة على الصعيد المحلي. وقد رشحت منظمة الأغذية والزراعة والحكومة الاتحادية 655 43 هكتاراً بالمبيدات البيولوجية للآفات للحد من أعداد الجراد الصحراوي. وقد وفرت تلك الجهود ما يقدر بـ 255 87 طناً مترياً من الأغذية الأساسية، تقدر قيمتها بمبلغ 26,2 مليون دولار، وستكون كافية لإطعام 700 581 شخص لمدة عام. وقد وُفّر رش هذه المبيدات مزيداً من الحماية لمصادر الأعلاف والمراعي التي تحتاج إليها 505 40 أسر معيشية رعوية. ومن أصل المبلغ المطلوب لخطة العمل، وقدره 56,9 مليون دولار، ورد حتى 4 آب/أغسطس مبلغ 34,3 مليون دولار.

66 - وتشير التقديرات الأولية إلى أن حصاد المحصول الزراعي الإجمالي لموسم غو لعام 2020 قد يقل بنسبة 30 إلى 40 في المائة عن المتوسط في الأجل الطويل بسبب الآثار المشتركة الناجمة عن الجراد وآفات أخرى وتغير المناخ. ومن المتوقع أن يواجه ما يقدر بنحو 3,5 ملايين شخص أزمة أو حالة طوارئ من جراء انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 أو ما فوقها وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 15 مليون دولار لاتخاذ إجراء استباقي في الصومال للتخفيف من أثر الصدمة الثلاثية المتمثلة في تفشي كوفيد-19 وغزو الجراد الصحراوي والفيضانات.

67 - واعترافاً بتفاقم أوجه الضعف المتعددة، شرع الفريق القطري للعمل الإنساني في الصومال في إعادة ترتيب أولويات خطة الاستجابة الإنسانية للصومال، مما أسفر عن تنقيح المتطلبات وأعداد الأشخاص المستهدفين. وفي 26 أيار/مايو، أقر الفريق القطري للعمل الإنساني المتطلبات المالية الجديدة، التي انخفضت من 1,05 بليون دولار، وهو المبلغ الذي طُلب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الأصلية لعام 2020، إلى 1,01 بليون دولار. ولا يعني انخفاض المتطلبات المالية أن الحالة الإنسانية قد تحسنت، بل يعني إعادة ترتيب أولويات الاستجابة من أجل معالجة أوضاع أشد الفئات ضعفاً. وفي 3 آب/أغسطس، بلغ تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 نسبة 49,5 في المائة. وثمة حاجة ماسة إلى تمويل إضافي لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية.

68 - ولا يزال الوضع الأمني يشكل عقبة رئيسية أمام العمليات الإنسانية. ففي الفترة من 5 أيار/مايو إلى 4 آب/أغسطس، سُجلت 76 حادثة من الحوادث التي استهدفت العمليات الإنسانية والتي أسفرت عن مقتل تسعة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وإصابة أربعة آخرين، واختطاف 17 عاملاً، واحتجاز 11 عاملاً أو اعتقالهم بصفة مؤقتة.

سادسا - النهج الشامل لإزاء الأمن

69 - لقد قامت الحكومة الاتحادية بمواصلة هياكل النهج الشامل لإزاء الأمن مع الهيكل المنفرد لتتسيق المعونة. وفي 25 أيار/مايو، أعيدت تسمية اللجنة التنفيذية للنهج الشامل لإزاء الأمن لتصبح لجنة الأمن والعدالة، وفي 29 تموز/يوليه، سُكّلت أمانتها الجديدة داخل مكتب رئيس الوزراء. واستمرت المشاورات الداخلية بشأن تحديث الخطة الانتقالية فيما بين المؤسسات الاتحادية المعنية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

ألف - العمليات

70 - يواصل الجيش الوطني الصومالي تأمين المناطق المستردة في شبيلي السفلى. وقد ترسخت مواقعه في بلدة جانالة وحولها بفضل بناء قاعدة أمامية إضافية للعمليات في البلدة، وذلك على الرغم من الهجمات المتعددة التي شنتها حركة الشباب، التي تشمل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكمائن والحرانق غير المباشرة. وقد أثرت أمطار موسم غو الغزيرة على توسيع نطاق بعض الأنشطة الأمنية. وبدأ التخطيط المشترك للمرحلة النهائية من العمليات في شبيلي السفلى، التي تعالج أوضاع بلدة مبارك الداخلية وبلدات غندرشى الساحلية. ومع ذلك، فإن حشد قوات الأمن الصومالية الكافية لا يزال يشكل مسألة من المسائل الحرجة التي تأثرت بجائحة كوفيد-19.

71 - واستمرت أنشطة تحقيق الاستقرار في شبيلي السفلى في التركيز على دعم أنشطة التوعية التي تضطلع بها الإدارة المحلية لفائدة المجتمعات المحلية في جانالة والقرى المحيطة بها.

72 - ويوجد حاليا 525 من عناصر شرطة الدراويش الاتحادية و 376 من أفراد شرطة ولاية جنوب غرب الصومال في مقديشو في انتظار تزويدهم بالأسلحة الصغيرة قبل نشرهم في شبيلي السفلى في إطار عمليات تحقيق الاستقرار والانتقال في تلك المنطقة. ويجري تقديم الدعم التكميلي بوسائل غير فتاكة، مثل المركبات وغيرها من المعدات، من خلال برنامج الشرطة المشترك.

باء - بناء القدرات المؤسسية

73 - لقد ساعدت الأمم المتحدة، إلى جانب قوة الشرطة الصومالية وبالتعاون الوثيق مع الوزارات التنفيذية المعنية، في وضع أوامر عامة بشأن استجابة الشرطة لجائحة كوفيد-19 مع التركيز على حماية حقوق الإنسان أثناء العمليات والاحتجاز. وتلقت قوة الشرطة الصومالية الدعم أيضا من أجل تقييم احتياجاتها من معدات الوقاية.

74 - ودعمت الأمم المتحدة وضع خطة العمل الجديدة لإدارة غالمودوغ لبناء شرطة ولاية غالمودوغ، بما في ذلك شرطة الدراويش التابعة للولاية (وحدات الشرطة المسلحة الخاصة) وتوسيع قدرة الشرطة البحرية التابعة للولاية.

75 - وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تباطؤ وتيرة تنفيذ أنشطة بناء القدرات، فقد اختتمت المحكمة الاتحادية العليا برنامجا تدريبيًا مدته ستة أسابيع في تموز/يوليه لفائدة 21 قاضيا من القضاة المعيّنين حديثًا من محكمة بنادر الإقليمية. وركز برنامج التدريب على الأخلاقيات، وإدارة المحاكم، وحقوق الإنسان، وحالات العنف الجنسي والجنساني.

- 76 - وساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع المصرف المركزي، مكتب المدعي العام في وضع خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2024. وتشمل الخطة إنشاء "وكالة تعنى بالجرائم المالية" للتصدي لجرائم غسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية.
- 77 - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، بدأت ثماني وزارات اتحادية ووزارات الولايات المعنية في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة في القطاع البحري عن طريق إنشاء شبكة من المسؤولين وأعضاء المجتمع المدني والأكاديميين للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجال البحري للبلد.
- 78 - وفي حزيران/يونيه، وفي إطار الجهود المتواصلة لضمان أن تكون قوات الأمن الصومالية مهياً بشكل أفضل لتولي المسؤولية عن الأمن، استنفاد 39 من ضباط قوات الشرطة الصومالية (28 رجلاً و 11 امرأة) من دورة تدريبية إلكترونية بشأن عمليات التفتيش والأجزاء المكونة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدابير التخفيف المتعلقة بسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في إطار مشروع نقاط التفتيش المتقلة للمركبات. وتلا ذلك تدريب مباشر وجهها لوجه، بدأ في 4 تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم الحكومة الاتحادية في مجال تحليل الخطر الناجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتقديم تقارير منتظمة للتوعية بخطر هذه الأجهزة.

جيم - أنشطة الدعم

- 79 - في 6 حزيران/يونيه، صدر نموذج مؤشر الهشاشة والنضج لعام 2020، الذي يتيح لوحة متابعة وتحليلاً للتقدم المحرز والظروف السائدة في 32 مقاطعة فيما يخص قضايا الحكم المحلي، والمصالحة الاجتماعية، وتعافي المجتمعات المحلية، والأمن وسيادة القانون. وقد جرى توسيع نطاق تغطيته من 24 مقاطعة في عام 2019 إلى 32 مقاطعة في عام 2020.
- 80 - وفي الفترة من 5 أيار/مايو إلى 4 آب/أغسطس، واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الإسهام في الحد من الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة على السكان المدنيين عن طريق توفير برامج للتوعية بالمخاطر لـ 17 706 أفراد (108 5 نساء و 767 3 رجال و 535 3 فتاة و 296 5 فتى).
- 81 - وفي محاولة للتصدي لروايات حركة الشباب حول جائحة كوفيد-19، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة الصحة، بالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء، بإعداد رسائل مشتركة بشأن الوقاية والتباعد البدني، ووضع مبادئ توجيهية لمراسم الدفن الدينية، وتعبئة فرق للدفن تتكون من العاملين الصحيين المدربين في الخطوط الأمامية.
- 82 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال العمل مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء والتي تقدّم الدعم في مجالي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى النساء اللواتي كن مرتبطات في السابق بحركة الشباب واللواتي تعرضن للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي حزيران/يونيه، أعيد افتتاح مراكز التأهيل الخمسة في مقديشو وبيدواه وكيسمايو بالكامل، وإن كان ذلك في إطار التدابير الصارمة التي اتخذت للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وفي 4 آب/أغسطس، كان 222 من المنشقين عن حركة الشباب من المستفيدين من دعم مراكز تأهيل الذكور الثلاثة، في حين أن 52 من المنشقات عن الحركة كن من المستفيدات من دعم مركزي تأهيل الإناث في بيدواه وكيسمايو.

سابعاً - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي

ألف - الدعم المقدم لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

83 - قدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعمَ لاستمرارية عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكفل توافر القدرات اللوجستية الحيوية للدعم المعيشي على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بذلك من قيود تفرضها الحكومات المضيفة وحكومات البلدان المجاورة على حركة الأفراد والبضائع. وكان للدعم المقدم من الحكومات الصومالية والكينية والإثيوبية دور أساسي في تمكين المكتب من نقل البضائع الأساسية والأفراد الأساسيين عبر الحدود. وقد أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تقييد حركة الإمدادات برّاً، كما أدت إلى زيادة استخدام أصول الطيران في تزويد قطاعات البعثة بالإمدادات.

84 - وقد أنشأت البعثة فرقة عمل لمواجهة جائحة كوفيد-19 في جميع القطاعات، وشاركت في فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في الصومال. وتسترشد جهود الاستجابة التي تبذلها فرقة العمل التابعة للبعثة لمواجهة جائحة كوفيد-19 بمعدلات انتقال العدوى المتوقعة، مما يتيح التنفيذ السريع والمتسق للتدابير الوقائية والقدرة على العلاج في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة. وواصل المكتب تعزيز قدراته في مجال العلاج الطبي، بما في ذلك عن طريق تزويد جميع قطاعات البعثة بالإمدادات ذات الصلة لمواجهة كوفيد-19، مثل معدات الوقاية الشخصية ومواد التنظيف والتعقيم، وتوفير خيام تتسع لعشرة أشخاص لمرافق العزل، وأحواض الاغتسال. وبحلول مطلع حزيران/يونيه، كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة قد حققتا في الصومال مستوى كبيراً من القدرة على العلاج، بما في ذلك توفير مزيد من أسرة المستشفيات ووحدات العناية المركزة لكي تتمكن من نقل ومعالجة الحالات الخطيرة المتعددة في مقديشو. ويجري أيضاً بذل جهود لوضع ممارسات أكثر متانة. ويشمل الدعم الذي يقدمه المكتب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة تعزيز الممارسات القائمة للوقاية من المرض واحتوائه من خلال إنشاء آلية مشتركة لرصد التدابير التي تتخذها البعثة، ولا سيما في المناطق التي يرتفع فيها خطر الإصابة بكوفيد-19 أو انتشاره. ودعت الأمم المتحدة أيضاً الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة آليات التناوب وتدابير التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.

85 - ودعم المكتب أيضاً تحويل مركز التدريب التابع له في مقديشو إلى مرفق للعزل، وهو ما يكمل القدرة الحالية لمعسكر العبور التابع للبعثة، وبدأ العمل على رفع مستوى العيادة الطبية التابعة للبعثة من المستوى 1 المعزّز في كيسمايو، بتعزيز طاقمها بالموظفين الطبيين الإضافيين الذين قدمتهم كينيا.

86 - وواصل المكتب دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للتخفيف من خطر الحرائق غير المباشرة في مقديشو من خلال إعطاء الأولوية لمشاريع البناء بهدف تشييد هياكل ذات جدران صلبة، وتعزيز المراقبة والتدابير الدفاعية في محيط البعثة، وتركيب نظم الإنذار المبكر، ومن المقرر نشر نظم إضافية في مواقع مقار القطاعات التابعة للبعثة.

- 87 - وقد تباطأت وتيرة الدعم المقدم من المكتب لحفر آبار المياه وتحسين القواعد الأمامية للعمليات بسبب جائحة كوفيد-19 والتهديد الأمني الشديد. كما تأثرت سلباً قدرة المكتب على اتخاذ تدابير المراقبة والمساءلة المثلّي لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك أنشطة إصدار الشهادات والتفتيش.
- 88 - ولا يزال نشر وحدة الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بايدوا، وهي الوحدة المقدمة من غانا، يطاله التأخير بسبب الأمطار، وهو ما أثر على حالة الطرق. وما برحت المعدات المملوكة للوحدات المخصصة لوحدة الشرطة المشكلة في مقديشو منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، مما أدى إلى تكبد المكتب غرامات تأخير باهظة.
- 89 - وفي 4 آب/أغسطس، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مبلغاً قدره 2 717 712 دولاراً.
- 90 - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي بتقديم المشورة والتحليل والتدريب والتوجيه بشأن استخدام المعدات المتخصصة، وكلاب الكشف عن المتفجرات، وموظفي الاتصال بالمجتمعات المحلية، وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة.
- 91 - كما دعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بعثة الاتحاد الأفريقي للحد من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر المتفجرة. وفي الفترة من 5 أيار/مايو إلى 4 آب/أغسطس، نظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبات لفائدة 548 فرداً من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتهم على العثور على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدميرها، وعلى العمل بأمان في بيئة التهديدات تلك. كما دعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب السابق للنشر الذي قدمته بعثة الاتحاد الأفريقي لـ 142 جندياً في مودوبوغو، بوروندي، في الفترة من 4 أيار/مايو إلى 9 تموز/يوليه. وساهمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام كذلك في ضمان سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 24 فريقاً لإجراء عمليات تفتيش لـ 16 306 قطع من الأمتعة، و 45 057 مركبة، و 254 مبنى، و 168 840 متراً مربعاً من المناطق المعمورة، و 10 717 040 متراً مربعاً من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

باء - الدعم المقدم لعمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

- 92 - لقد قام المكتب بتسليم مخازن الدفاع الميداني ومعدات الاتصالات ولوازم الدعم المعيشي إلى قوات الجيش الوطني الصومالي التي نشرت في عملية بدبادو في سايبو، وسيل ساليني، وأوطيغلي، وجانالة. كما دعم المكتب إنشاء مركز لوجستي للجيش الوطني الصومالي في القاعدة الأمامية للعمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في منطقة الكيلومتر 50، ووفر مخازن الدفاع الميداني لنفس الموقع، مما أتاح للجيش الوطني إنشاء مقر ميداني للواء 14 أكتوبر.
- 93 - ولم تقدم الحكومة الاتحادية بعد المشورة بشأن الطريقة التي تتيح تقديم مجموعة مواد الدعم غير الفتاكة التي توفرها الأمم المتحدة إلى 3 000 فرد إضافي من أفراد قوات الأمن الصومالية، بما يشمل حصة مناسبة من شرطة الولايات والشرطة الاتحادية، على النحو الذي أذن به قرار مجلس الأمن 2520 (2020).

وواصل رئيس المكتب التشاور بانتظام مع وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة الصومالية بشأن الدعم الحالي المقدم إلى 10 900 من أفراد الجيش الوطني الصومالي.

94 - وفي 16 حزيران/يونيه، كتب رئيس المكتب إلى سفارات الدول الأعضاء المعتمدة لدى الصومال لتوجيه نداء من أجل تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية. وفي 4 آب/أغسطس، بلغ رصيد الصندوق مبلغاً قدره 9 191 430 دولاراً، وهو مبلغ يكفي لتقديم الدعم المقرر لقوات الأمن الصومالية البالغ قوامها 10 900 فرد لمدة سبعة أشهر.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

95 - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في كل من بيدواه، وبلدوين، وبريرة، ويوصاصو، ودولي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 4 آب/أغسطس، كان هناك 308 موظفين دوليين و 1 261 موظفاً وطنياً منتشرين في مختلف أنحاء الصومال. وقد انتقل نحو 65 في المائة من موظفي الأمم المتحدة في الصومال إلى العمل عن بعد بسبب جائحة كوفيد-19.

96 - وفي أعقاب العدد غير المسبوق للهجمات بقذائف الهاون التي شُنَّت منذ بداية العام، عززت الأمم المتحدة تدابير السلامة داخل منطقة مطار آدم عدي الدولي وعززت تعاونها الأمني مع بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة المضيفة. ويبرز تواتر الهجمات نية حركة الشباب وقدرتها على استهداف المجمعات المجاورة للأمم المتحدة في منطقة مطار آدم عدي الدولي. ولا يزال احتمال وقوع المزيد من الهجمات مرتفعاً.

تاسعا - ملاحظات

97 - أرحب باستئناف الحوار الذي طال انتظاره بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد وبالخطوات المتخذة من أجل تطبيع العلاقات بين الحكومة الاتحادية وجوبالاند، وهو أمر حاسم لاستعادة التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. كما أشيد بعمل المؤسسات الناشئة في البلد، ولا سيما البرلمان الاتحادي الذي أحرز بعض التقدم نحو وضع قانون انتخابي، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لما تبذله من جهود للمضي قدماً في الأعمال التحضيرية التقنية لانتخابات الفترة 2020-2021 في مواجهة تحديات سياسية كبيرة.

98 - إن الصومال يمر بمنعطف حرج. فقد تعرضت الأعمال التحضيرية لانتخابات الفترة 2020-2021 لقدر كبير من التأخير، ولا يزال الإطار القانوني غير مكتمل، ولم يتم بعد وضع الترتيبات الأمنية اللازمة. وينص الدستور الاتحادي المؤقت على وجوب إجراء الانتخابات البرلمانية عن طريق الاقتراع العام المباشر على أساس دورة مدتها أربع سنوات تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين الجهات المعنية الكبرى لرسم طريق عملية للمضي قدماً، لأن أي طرائق لإجراء الانتخابات تسعى إلى الأخذ بها جهة واحدة من بين الجهات المعنية، بما في ذلك البرلمان الاتحادي، لن تكون قابلة للتنفيذ دون دعم ومساندة من سائر الجهات الرئيسية المعنية. ولذلك، فإنني أرحب بالمناقشات التي أجراها القادة الاتحاديون وقادة الولايات في دوسمريب باعتبارها خطوة أولى هامة نحو بناء التوافق السياسي الأساسي بشأن طرائق إجراء الانتخابات. ومع تقدم عمل اللجنة الفنية التي أنشأها القادة في دوسمريب، من الأهمية بمكان وضع خيارات لطرائق إجراء الانتخابات تتأى بالبلد عن عمليات الاختيار وتتجه نحو إجراء

انتخابات مباشرة، على نحو ما ينص عليه الدستور المؤقت، بل ومن المهم أيضا أن تبقى البلاد على مسار سياسي مستقر، بما يحقق مصالح الشعب الصومالي.

99 - ويساورني القلق من أن تؤدي الإطاحة المفاجئة بالسيد حسن علي خيرري إلى تعطيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في دوسمريب، وكذلك عمليات نقل المسؤوليات الأمنية الجارية والإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية التي كان رئيس الوزراء يقودها. ومن الأهمية بمكان مواصلة احترام الاتفاقات التي توصل إليها القادة الاتحاديون وقادة الولايات في دوسمريب والتقيد بالجدول الزمني لاجتماعات المتابعة، وضمان أن تبذل جميع الجهات المعنية الصومالية، بما في ذلك القادة الاتحاديون وقادة الولايات والبرلمان والأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني، جهودا عاجلة ومتضافرة للتوصل إلى اتفاق واسع النطاق وشامل للجميع بشأن سبل المضي قدما في الانتخابات.

100 - وتقع على عاتق جميع القادة الاتحاديين وقادة الولايات مسؤولية الحفاظ على تماسك الأمة وتوجيهها نحو التوصل إلى التوافق السياسي الأساسي ليس فقط بشأن طرائق إجراء انتخابات سلمية، ولكن أيضا بشأن كيفية النهوض بالتعاون في مجال الأمن والتنمية الاقتصادية وكيفية استكمال مراجعة الدستور.

101 - وأشجع الحكومة الاتحادية على التعجيل استكمال الخطة الانتقالية لإتاحة مواصلة التقدم في نقل المسؤوليات الأمنية إلى الصومال. وسيضمن إدراج الولايات الأعضاء في الاتحاد وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الأمنيين الرئيسيين في مراجعة خطة الانتقال تحقيق قدر أكبر من النجاح في تحقيق الأهداف والجدول الزمني المستكملة. وإنني أتطلع أيضا إلى تنشيط المشاركة على المستوى الاستراتيجي في النهج الشامل إزاء الأمن من أجل تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق الأمن الشامل للشعب الصومالي. وسيستند ذلك إلى العمل المشجع الذي تم الاضطلاع به على المستوى التقني بين الوزارات المعنية والشركاء الدوليين لتحديد الأولويات الاستراتيجية والأهداف التنفيذية.

102 - وسيطلب إجراء مزيد من الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة إرادة سياسية وتعاوننا بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وأدعو الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات إلى كفالة تجهيز أفراد وحدات شرطة الدراويش الاتحادية وأفراد شرطة ولاية جنوب غرب الصومال على النحو المناسب ونشرهم في منطقة شبيلي السفلى لدعم جهود تحقيق الاستقرار في أعقاب العمليات الناجحة. وأحث السلطات الصومالية على أن تستكمل، على سبيل الأولوية، نقل القضايا العالية الخطورة من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية.

103 - وإنني أدين الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الصوماليين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم لقطاع الأمن الصومالي من خلال التدريب وبناء القدرات، فضلا عن تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك عن طريق التمويل المخصص لتدريب وتجهيز وتوجيه قوات الأمن الصومالية لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

104 - وبالإضافة إلى تأثير النزاع على المدنيين، ما زلت أشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تستهدف حرية التعبير، في ظل قتل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والاعتداء عليهم وترهيبهم. وإنني أثنى على السلطات الوطنية لاعترافها بالبيئة المعادية التي يؤدي فيها الصحفيون عملهم الحيوي من خلال الالتزام بإجراء تحقيقات في الهجمات على وسائل الإعلام.

105 - ومما يبعث على القلق أيضا وقوع حالات العنف الجنسي والجنساني، التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وفيما يخص ردع الأشخاص عن ارتكاب مثل هذه الجرائم، فإنني أشعر بالجزع إزاء مشروع القانون البديل للجرائم المتعلقة بالجماع، وأحث مجلس الوزراء على إعادة طرح مشروع قانون الجرائم الجنسية في البرلمان لكي يتسنى اعتماده وسنه مع ضمان أن تكون أي تعديلات تُدخل عليه متماشية مع المعايير الدولية. وأحث أيضاً الحكومة الاتحادية على أن تتخذ خطوات نحو إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضطلع بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

106 - وأرحب بالاجتماع الذي جرى بين السيد فرماجو والسيد بيهي، والمحادثات التقنية التي جرت بين الصومال و "صوماليلاند" في جيبوتي. وعقب الاجتماع السابق الذي عقد بين الزعيمين في أديس أبابا، تشكل محادثات جيبوتي خطوة إيجابية أخرى نحو تحسين العلاقات واستئناف الحوار بين الجانبين. وأحث الطرفين على الاتفاق على إجراءات ملموسة لدفع جهود بناء الثقة قدماً.

107 - وإنني أثني على استجابة السلطات الصومالية الجارية لجائحة كوفيد-19 على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة لهذه الاستجابة. وسيظل الصومال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي عند بذل هذه الجهود، بما في ذلك التخفيف من الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة على الأسر المعيشية الصومالية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الفيضانات المتكررة وغزو الجراد الصحراوي. وإنني أدعو الجهات المانحة إلى دعم هذه الجهود.

108 - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم القيم ومشاركتهم القيمة في الصومال. وأود أن أشيد بشجاعة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي، وقوة الشرطة الصومالية لما بذلوه من تضحيات في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

109 - كما أشكر ممثلي الخاص، جيمس سوان، وجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال على تفانيهم وجهودهم التي لا تكل، وعملهم في ظروف صعبة للغاية، دعماً للصومال وشعبه.